

# النشرة السكانية



## الافتتاحية

إن الجمعية السعودية للدراسات السكانية من الجمعيات القليلة التي يلتفت حولها المتخصصون من علوم كثيرة ومختلفة، مثل الاقتصاد، والاجتماع، والجغرافيا، والأنثروبولوجيا والتاريخ،

والإعلام، والإحصاء، والتخطيط، وعلم النفس، وكذلك العلوم الصحية، والبيئية وغيرها. وبهذه الخاصية تقترب أكثر من غيرها لفهم واقع المجتمع، ليس من زاوية واحدة فقط، وإنما من زوايا متعددة.

ويسر الجمعية أن تقدم لأعضائها خصوصاً والمتخصصين والمهتمين بالدراسات السكانية عموماً "النشرة السكانية" بعددها الأول، التي تطمح في أن تحمل رؤية الجمعية في سعيها الدؤوب نحو الريادة والتميز في خدمة القضايا السكانية من خلال توفير بيئة محفزة للتميز والإبداع في مجال الدراسات السكانية وتنمية الوعي بالقضايا السكانية.

وتهدف هذه النشرة إلى تعزيز التواصل بين الأعضاء من خلال إبراز إنجازاتهم العلمية وأخبارهم الاجتماعية، وتقوية أواصر التعاون بينهم كذلك أعضاء الجمعيات المماثلة، وتهدف - كذلك - لطرح القضايا المجتمعية ذات الصلة بالسكان إلى جانب التعريف بالجديد من الكتب والمؤلفات ومصادر البيانات السكانية.

ونحن نحتفل بخروج هذه النشرة السكانية للنور، تطلق الجمعية - أيضاً - "المجلة العربية للدراسات السكانية، وهي المجلة الأولى المتخصصة والمحكمة على مستوى الوطن العربي لتسهم - بإذن الله - في معالجة القضايا السكانية المعاصرة وتشجيع الباحثين على تناول القضايا السكانية في الدول العربية التي لم تحظ بنصيب وافر من الدراسات العلمية الجادة.

كما تعد جمعيتنا الوليدة العدة لإطلاق سلسلة "الكتب السكانية" التي تعنى بنشر الكتب السكانية التي تهتم بالقضايا السكانية والأساليب والديموغرافية من أجل خدمة التنمية ودعم الدراسات العلمية في مجال السكان بالجامعات العربية، خاصة مع ندرة الكتب السكانية في الدول العربية واقتصرها في الأغلب على الكتب الجامعية. ومن خلال إصدار النشرة السكانية الأولى ندعو الزملاء والزميلات للإسهام في هذه النشرة خاصة وفي جميع أنشطة الجمعية عامة، لأن الجمعية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا من خلالكم وبدعمكم، فهي كما يقال: "منكم واليكم".

وفي الختام أقدم الشكر الجزيل والتقدير العميق للزملاء والزميلات في مجلس الإدارة الذين لولا جهودهم لما رأيت هذه النشرة. فأدعو الله أن يكمل جهودهم بالنجاح وأن يجعل التفويق حليفهم.

أ.د/ رشود بن محمد الخريف  
رئيس مجلس إدارة الجمعية



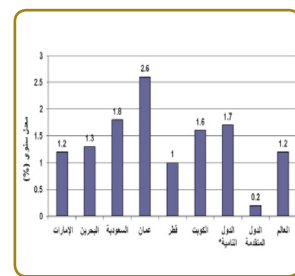
عقدت الجمعية السعودية للدراسات السكانية جمعيتها العمومية الأولى وصاحب ذلك حلقة نقاش بعنوان: سياسات التوظيف ونمو البطالة في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٦/٣/١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١/٣/١م كما انتخبت من أعضائها المسجلين أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للدراسات السكانية لفترة ثلاث سنوات بإشراف مندوبين من إدارة التعاون الدولي والجمعيات العلمية.

## المحتوى



«دانيل بل» في ضيافة الجمعية

4



3

التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون



المراصد والتنمية الحضرية وديناميكية السكان

6



سياسات التوظيف ونمو البطالة في المملكة العربية السعودية

5



# نبذة عن الجمعية السعودية للدراسات السكانية:

إيماناً بأهمية الدراسات السكانية واستشعاراً بالارتباط الوثيق بالتخطيط والتنمية، وافق مجلس جامعة الملك سعود على إنشاء الجمعية السعودية للدراسات السكانية وتم إطلاقها وتشكيل مجلس الإدارة في عام ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)

## الرؤية:

الريادة والتميز في خدمة القضايا السكانية وإبراز أهميتها وارتباطها بالتنمية.

## الرسالة:

توفير بيئة محفزة للتميز والإبداع في مجال الدراسات السكانية، وإبراز العلاقة بين السكان والتنمية، والتوعية بأهميتها.

## أهداف الجمعية:

- تهدف الجمعية السعودية للدراسات السكانية إلى تحقيق الآتي:
- (١) تنمية الفكر العلمي في مجال الدراسات السكانية والعمل على تطويره وتنشيطه.
  - (٢) تقديم المشورة العلمية في مجال تخصص الجمعية.
  - (٣) تطوير الأداء العملي والمهني لأعضاء الجمعية.
  - (٤) تحقيق التواصل العلمي لأعضاء الجمعية.
  - (٥) تنمية الوعي وإثارة الاهتمام بالقضايا السكانية ذات العلاقة بالتنمية والبيئة.
  - (٦) تيسير تبادل الإنتاج والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.

## نشاط الجمعية:

- تحقق الجمعية أهدافها المذكورة بالوسائل المناسبة كافة، ولها على وجه الخصوص ممارسة أوجه النشاطات الآتية:
- (١) تشجيع إجراء البحوث والاستشارات العلمية.
  - (٢) تأليف الكتب العلمية وترجمتها في مجال اهتماماتها وما يتصل بها من مجالات أخرى.
  - (٣) إجراء الدراسات العلمية لتطوير جوانب الممارسة التطبيقية.
  - (٤) عقد الندوات والحلقات الدراسية والدورات التي تتصل بمجالات اهتماماتها.
  - (٥) إصدار الدراسات والنشرات والدوريات العلمية التي تتصل بمجالات اهتماماتها.
  - (٦) المشاركة في المعارض المحلية والدولية.
  - (٧) دعوة العلماء والمفكرين ذوي العلاقة للمشاركة في نشاطات الجمعية وذلك وفق الإجراءات المنظمة لذلك.
  - (٨) تنظيم رحلات علمية لأعضائها وإقامة مسابقات علمية في مجال تخصصها.
  - (٩) تقديم الدعم المادي والعلمي للباحثين والدارسين حسب إمكانيات الجمعية وفي مجال تخصصها.
  - (١٠) تقديم جوائز لأفضل البحوث في مجال الدراسات السكانية.

## العضوية:

- تتكون العضوية من ثلاثة أنواع:
- (١) عضوية عاملة: ويشترط لها:
    - أ- أن يكون طالب العضوية حاصلاً على درجة علمية أو ما يعادلها في مجلس تخصص الجمعية، أو التخصصات ذات العلاقة.
    - ب- أن يدفع الاشتراكات السنوية.
    - ج- ما يراه مجلس الإدارة من شروط.
    - د- أن يصدر بقبوله قرار من مجلس الإدارة.
  - (٢) عضوية شرفية:
    - تمنح بقرار من الجمعية العمومية لمن أسهم في تطوير مجالات اهتمام الجمعية، أو قدم لها خدمات مالية أو معنوية، ويعض عضو الشرف من شرط سداد الاشتراك، ويجوز له حضور جلسات الجمعية العمومية ولجانها المختلفة والاشتراك في المناقشات.
  - (٣) عضوية انتساب، يتمتع بها:
    - أ- الطلاب الجامعيون في مجال تخصص الجمعية.
    - ب- العاملون والمهتمون في مجال الجمعية ممن لا يتوافر فيهم شرط المؤهل العلمي المحدد للعضوية العاملة.
    - ويعض المنتسب من ٥٠% من قيمة الاشتراك السنوي، ويجوز له حضور جلسات الجمعية العمومية ولجانها المختلفة والاشتراك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت.

## اللجنة التأسيسية:

- أ.د. رشود بن محمد الخريف /رئيساً، جامعة الملك سعود.
- أ.د. إبراهيم بن محمد العبيدي /عضواً، جامعة الملك سعود.
- أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكي /عضواً، جامعة الملك سعود.
- د. حمد بن محمد آل الشيخ /عضواً، جامعة الملك سعود.
- د. محمد بن هذلول الهذلول /عضواً، جامعة الملك سعود.

## مجلس إدارة الجمعية:

- أ.د. رشود بن محمد الخريف /رئيساً، جامعة الملك سعود.
- د. ماجد بن سلطان أبو عشوان /نائباً للرئيس، جامعة الملك سعود.
- د. عبد الله بن نجا المطيري /أميناً للمجلس، وزارة الداخلية.
- د. محمد بن هذلول الهذلول /أميناً للمال، جامعة الملك سعود.

## لجان الجمعية:

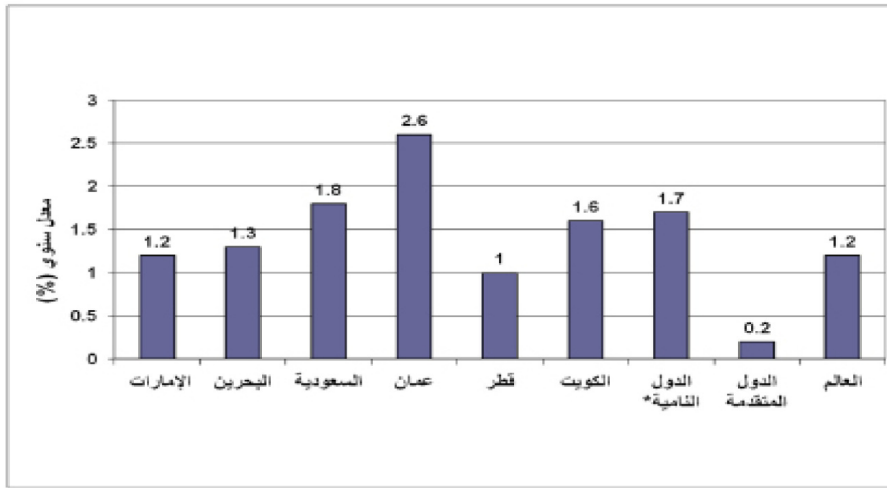
- لجنة العلاقات العامة والإعلام.
- لجنة المحاضرات والندوات والمؤتمرات.
- لجنة التدريب والاستشارات.
- لجنة موقع الجمعية على شبكة الإنترنت.
- اللجنة العلمية.



# التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي

شارك الأستاذ الدكتور رشود بن محمد الخريف رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للدراسات السكانية بورقة علمية في المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية الذي عقد في مسقط ٧-٨ يناير ٢٠١٢م.

## معدل الزيادة الطبيعية السنوية ٢٠١١م



المصدر: PRB 2011  
\* الدول النامية عدا الصين

وأشارت الدراسة إلى أن أعداد السكان كانت محدودة جداً في منطقة الخليج العربي لظروفها الطبيعية القاسية ومواردها الشحيحة، مما جعلها طاردة للسكان. ولكن الصورة تغيرت خلال العقود القليلة الماضية، إذ شهدت المنطقة ازدهاراً اقتصادياً كبيراً ونمواً سكانياً سريعاً، وذلك بعد اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره، ومن ثم الاستفادة من عوائده في تنمية المجتمعات الخليجية. لذلك تشهد المنطقة تغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية يواكبها تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة من جميع أرجاء المعمورة، للمشاركة في إنشاء البنى التحتية، وتنفيذ المشروعات التنموية الضخمة. وقد أسهم هذا الوضع في إحداث تغيرات في التركيبة السكانية، بحيث أصبحت العمالة الوافدة تمثل نسبة كبيرة من سكان دول المنطقة، تفوق أعداد السكان المحليين في بعض الدول.

ونظراً لأهمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لهذا الوضع السكاني، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التحولات الديموغرافية في دول مجلس التعاون، والكشف عن الآثار المترتبة عليها، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف إلى ملامح التحولات الديموغرافية التي تشهدها دول المجلس.
- رصد معدلات تدفق الهجرات الأجنبية وخصائصها.
- الكشف عن بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لهذه التحولات الديموغرافية وتدفق العمالة الأجنبية. وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على مصادر بيانات متعددة، كالتعدادات السكانية، والمسوحات الديموغرافية، وقواعد البيانات التي توفرها المنظمات الدولية وغيرها.
- خلصت الدراسة إلى أن أهم أسباب الخلل تتمثل في الآتي:
  - أولاً: استمرار تدفق العمالة الوافدة من خارج منطقة الخليج بأعداد هائلة.
  - ثانياً: عدم الالتزام بسياسات الاستقدام ومخالفات الأنظمة لمصالح شخصية أحياناً.
  - ثالثاً: عدم فاعلية أنظمة التعليم وعدم الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
  - رابعاً: انخفاض مشاركة المرأة في قوة

- التعليم العام والعالي والتدريب الجاد وليس الشكلي.
- زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل من خلال توسيع الخيارات الوظيفية أمامها.
- تشجيع المواطنين دخول القطاعات الإنتاجية والأعمال المهنية وتحسين أوضاع العمل في القطاع الخاص كبيئة العمل والأجور.
- إحداث مزيد من التكامل الاقتصادي والصناعي بين دول مجلس التعاون.
- رفع القيود أمام تنقل العمالة الخليجية فيما بين دول المجلس.
- إيجاد مزيد من الحلول لتعطل الشباب (الذكور والإناث) الذي أصبح من المشكلات المقلقة للأسر والحكومات.
- العمل على ضبط تدفق العمالة واستخدام الحصص مع التركيز على العمالة العربية لوجود التجانس اللغة والثقافة.
- العمل الجاد للتحول من مجلس تعاون إلى اتحاد خليجي فاعل.
- وللاطلاع على الإحصاءات والأشكال البيانية التي اشتملت عليها الدراسة، يمكنكم الرجوع للعرض المقدم في المؤتمر على الرابط:

<http://www.oea-oman.org/Rashood.pdf>

- العمل بسبب محدودية الفرص.
- خامساً: عدم وجود تكامل فاعل بين أسواق العمل في دول مجلس التعاون.
- سادساً: عدم وجود سياسة سكانية موحدة أو سياسات قطرية فاعلة.
- سابعاً: طموحات مرتفعة لتحقيق إنجازات تنموية ضخمة قد لا تكون ضرورية. واستعرضت الدراسة آثار الخلل في التركيبة السكانية ومن أبرزها ما يلي:
- أولاً: ليست المشكلة في وجود العمالة الوافدة، ولكن في زيادة أعدادها.
- ثانياً: فقدان الهوية الوطن وتهميش اللغة العربية لدرجة تثير القلق، وفي هذا الخصوص يشير قائد شرطة دبي أخشى أننا نبني العمارات، ونفقد الإمارات.
- ثالثاً: ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين نتيجة المنافسة الحادة من حيث الأجور وساعات العمل.
- رابعاً: الاضطرابات وتزايد معدلات الجريمة تعقدها.
- خامساً: أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي ورش تدريب بدون توطين لثقافة الصناعية وتمحضت الدراسة عن التوصيات الآتية:
- (١) بذل مزيد من الجهود لبناء الإنسان (التنمية البشرية) من خلال تحسين



## أ.دانييل بل في ضيافة الجمعية



وأليات المنهج الكيفي وتطبيقاته، حيث يعمل حالياً على مشروع بحث ميداني برعاية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. عرض لمحاضر محاضراته وفقاً لأربعة محاور رئيسية تمثلت في الآتي:

- ١/ المقدمة
- ٢/ الإطار النظري للمحاضرة:
- ١/٢ التفريق والتمايز في أساليب البحث لعملي.

والفهم العميق للكثير من الظواهر والقضايا المتعلقة بالمجتمع البشري. وأخذاً في الاعتبار واقع المجتمع في المملكة العربية السعودية من حيث بروز الكثير من القضايا والمشاكل المتعلقة بالسكان الملحة على السطح في الآونة الأخيرة مثل: قضايا البطالة، النمو السكاني، سوق العمل والطلاق..... الخ. والتي تعد وبشكل رئيسي محور الاهتمام لكثير من الباحثين من أساتذة جامعة الملك سعود.

واستجابة من قبل الجمعية السعودية للدراسات السكانية لتناول وتحليل مناهج البحث العلمي المتعلقة بالقضايا السكانية، استضافة الجمعية الباحث الأستاذ/ دانييل بل (Daniel Bell) من جامعة فيينا في دولة النمسا. ويعد الأستاذ دانييل أحد المختصين في أسلوب

تحقيقاً لأهداف الجمعية السعودية للدراسات السكانية خاصة تلك الأهداف المتعلقة بدورها في دعم وتعزيز المساهمة في الأنشطة العلمية للجامعة، دعت الجمعية لحضور محاضر بعنوان "منهج البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية" وذلك في يوم الثلاثاء ٢٠/٤/١٤٣٣هـ الموافق ٢٠١٢/٣/١٣م. في الساعة ١٢:٣٠ ظهراً بقاعة ملتقى كلية الآداب إذ هدفت الجمعية من هذا النشاط العلمي إلى دعم وتعزيز مسيرة البحث العلمي في الجامعة.

وحيث يعد البحث الكيفي واحداً من المناهج ذات الأهمية في الوقت الراهن في الدراسات التطبيقية والنظرية في حقل العلوم الاجتماعية وذلك نظراً لما يضيفه من تميز في التحليل

الحضور في المقارنات والمفارقات بين كلا من منهج البحث الكمي ومنهج البحث الكيفي في القضايا والمفاهيم التالية:

اختبار الفرضيات.

اختبار الصدق والثبات.

قضايا الموضوعية والتحيز.

الأخطاء وكيفية احتسابها.

طرق وأساليب جمع المعلومات.

أسلوب التكامل بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي، كيف يتم وما هي متطلبات تحقيق ذلك؟

وفي تمام الساعة ٢:٣٠ ظهرًا تم إنهاء المحاضرة بعد أن تم باسم الجامعة والجمعية السعودية للدراسات السكانية تقديم خالص الشكر والتقدير للمحاضر على مساهمته وتواصله العلمي مع الجمعية، كما تم أيضاً شكر الحضور من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وطلبة الدراسات العليا وكذلك المشاركين بالحضور من خارج الجامعة.

٢/٢ حقل التطبيق.

٣/٢ الإجراءات.

٣ مناهج البحث.

٤/ الأيجابيات والسلبيات في المنهج الكيفي.

٥/ المجال التطبيقي للمنهج الكيفي.

وبعد أن أمضى المحاضر زهاء الساعة في شرح وتحليل المحاور الخمسة السابقة، تم فتح باب الحوار والنقاش مع المحاضر والمشاركين من الحضور، وقد أضفى تنوع الاختصاص العلمي للحضور من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على هذا الجزء من اللقاء العلمي ميزة داعمة للنقاش والتحاور العلمي فيما يتعلق بمناهج وأساليب البحث العلمي بشكل عام ومنهج البحث الكيفي بشكل خاص من حيث تحليل جوانب القوة والضعف لكل منهج في عملية التوظيف والتطبيق وذلك وفقاً لنوع وعينة الدراسة. حيث ركزة الأسئلة والمداخلات من قبل

## الجمعية في الملتقى الثاني للجمعيات العلمية



شاركت الجمعية السعودية للدراسات السكانية في الملتقى الثاني للجمعيات العلمية بجامعة الملك سعود خلال الفترة من ٨-١٠/٢/١٤٣٣هـ الموافق ٢٠١٢/٠١/٤-٠٢ الجهات الآتية بإصداراتها من الكتب والنشرات السكانية:

مصلحة الإحصاءات العامة - الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مركز الدراسات السكانية.

واشتمل معرض الجمعية السعودية للدراسات السكانية على ملصق جداري يحتوي على الرؤية - والرسالة - والأهداف باللغتين العربية والإنجليزية وعرض تقديمي بوربوينت عن السكان في المملكة اشتمل على معلومات عن بعض المؤشرات السكانية، ومنها: توزيع السكان في المناطق الإدارية لعام ١٤٣١هـ أكبر عشر مدن من حيث عدد السكان - النمو السكاني لسكان المملكة خلال الفترة من ١٩٧٤م - ٢٠١٠م - معدلات النمو للسكان المملكة - معدلات نمو السكان السعوديين في المناطق الإدارية - التوزيع النسبي للسكان السعوديين في المناطق الإدارية

### الجمعية في اليوم الجغرافي الرابع

شاركت الجمعية السعودية للدراسات السكانية في اليوم الجغرافي الرابع الذي عقد في قسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود بتاريخ ١٤-١٦/٦/١٤٣٣هـ (الموافق ٧-٥/١٢/٢٠١٢م) وكان الموضوع الرئيسي لليوم الجغرافي: النقل الحضري (الواقع والتطلعات) وقام وكيل الجامعة أ.د. عبدالعزيز بن سالم الرويس بافتتاح المعرض، وأخذ جولته على المعارض واحتوى معرض الجمعية على كتب ومطويات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية وعرض تقديمي عن الجمعية وفي نهاية المعرض سلم الدكتور علي بن عبدالله الدوسري والدكتور إياد فضة شهادات شكر للمشاركين.

لعام ٢٠١٠ تطور الكثافة السكانية ٢٠١٠م - التوزيع النسبي للسكان داخل قوة العمل ١٥ سنة فأكثر (المتعطلون - المشتغلون). كما قدم المعرض للزائرين ملفاً حوى بداخله مطوية تعريفية بالجمعية ونموذج تسجيل ونشرة وتقويماً للعام ١٤٣٣هـ وعضوية ودعوة للمشاركة بالكتابة في النشرة السكانية ودعوة للمشاركة بالكتابة في المجلة العربية للدراسات السكانية وأبدى الزائرون إعجابهم بما احتوى عليه المعرض. كما خصص اليوم الأخير للنساء وأشرف على المعرض: د. حصة بنت سيف السيف وال طالبة: أفنان عبدالله التركي، ود. نورة عبدالله العجلان، ود. لميعة عبدالعزيز الجاسر.

## محاضرة للجمعية

### بمناسبة اليوم الوطني

شاركت الجمعية السعودية للدراسات السكانية بمناسبة اليوم الوطني بمحاضرة قام بإلقائها سعادة أ.د. رشود بن محمد الخريف رئيس مجلس إدارة الجمعية بعنوان "التغير السكاني في المملكة العربية السعودية" بجامعة الملك سعود بتاريخ ١١/١٠/٢٠١١م وقد تناولت المحاضرة العديد من المواضيع منها تزايد عدد سكان المملكة العربية السعودية والتغير في معدلات النمو لإجمالي السكان ومعدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٣٢-٢٠٠٤م والهزم السكاني للمواطنين السعوديين ٢٠١٠م والهزم السكاني للوافدين ٢٠١٠م والحالة الزوجية للسعوديين (١٥ سنة فأكثر) في عامي ١٤١٣هـ و١٤٢٥هـ وتطور حالات الزواج والطلاق في المملكة والتغير في الخصوبة أو الإنجاب (متوسط عدد المواليد أحياء للمرأة السعودية) ومعدل البطالة للسعوديين ١٤٣٠هـ



## «سياسات التوظيف ونمو البطالة في المملكة العربية السعودية»



نظمت الجمعية السعودية للدراسات السكانية حلقة نقاش بعنوان: "سياسات التوظيف ونمو البطالة في المملكة العربية السعودية" مصاحبة لانعقاد الجمعية العمومية الأولى للجمعية في مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٦/٣/١٤٣٢هـ (٢٠١١/٣/١م). وقد شارك في الحلقة كل من:

١- معالي الدكتور عبد الواحد بن خالد الحميد- نائب وزير العمل (سياسات التوظيف المطبقة في المملكة خلال العشر سنوات الماضية).  
٢- د. أحمد بن حبيب صالح - المستشار الاقتصادي في وزارة الاقتصاد والتخطيط (تطور البطالة ومستقبلها في خطط التنمية)  
٣- د. حمد بن محمد آل الشيخ- وكيل

جامعة الملك سعود للتطوير والوجود (الطلب على الوظائف ومصادرها وطرق تطويرها بما يكفل كفاءة البيانات والمعلومات وتكاملها في منظومة سوق العمل).

ومن أهم ما دار في حلقة النقاش: ما أشار له د. الحميد عن العديد من الأنظمة والسياسات التي هدفت إلى حل مشكلة البطالة ووقف تدهور مستوى الأجور. ومن هذه الأنظمة قرار رقم (٥٠) الشهر الصادر في ٢٠/٤/١٤١٥هـ والقاضي بضرورة سعودة ٥٠٪ من العمالة في المؤسسات التي تضم عشرون عاملاً فأكثر، وصدور قرارات يقصر بعض الوظائف على السعوديين فقط، والقضاء على إجراءات السعودة الوهمية، والمتاجرة بالتأشيرات. وهناك قرار رقم (١٢٠) الصادر في ٢١/٤/١٤٢٥هـ حول تأنيث محلات المستلزمات النسائية كما أشار د. الحميد إلى أنه على الرغم من النجاح في توظيف نسبة كبيرة من السعوديين إلا أن نسبة البطالة ما زالت مرتفعة حتى وإن انخفضت عن نسبة ١٢٪ إلى ١٠-٥٪. ولعل ذلك يعود إلى وجود نسبة مرتفعة من العمالة الأجنبية تعمل في وظائف في أدنى السلم الوظيفي التي لا يقبل بها السعوديون، وبالإضافة إلى الظفرة في نشاطات قطاع الإنشاءات الذي يستقدم العمالة من ذلك المستوى. كما أن بطالة المرأة هي قضية اجتماعية بامتياز.

قدم د. أحمد صالح ملخصاً عن خطة التنمية وسوق العمل والتحديات التي تواجه الخطة والمتمثلة في تطوير الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أوضح د. صالح أن التقديرات

ارتفاع التضخم.  
٦. العمل على خفض مستوى البطالة الوطنية إلى نسبة ٥,٥٪.  
٧. الاهتمام بالتدريب، خاصة في القطاع الخاص، للمواءمة بين العرض والطلب.  
٨. تطبيق نظام متقدم للمعلومات، إذ إن جودة القرار تعتمد على جودة المعلومات. ويهدف هذا النظام إلى رصد العاملين وطلبي العمل وتوحيد تصنيف الوظائف بين كل مؤسسات القطاع العام والخاص. وترتبط قاعدة المعلومات بأرقام مهنية حسب تصنيف وظيفي موحد، وتسجيل العاملين في غير مهتهم، وتحديد متوسط الأجور لكل مهنة.  
٩. تطوير نظام بدل البطالة، ومكافأة الباحثين على تطوير خبراتهم.  
١٠. تفعيل ومتابعة أنظمة السعودة لمن محددة مثل: الإرشاد المهني، التسويق، الصيانة، التعليم، الدعاية، البيع (أثاث، ملابس، أقمشة، مستحضرات تجميل.... الخ)

يشترك في أسبابها وفي حلها القطاعان العام والخاص. ومن الواضح أن هناك تبايناً في التوزيع الجغرافي للبطالة في المملكة، وهناك خلل في حفظ معلومات طالبي العمل التي يتم حذفها بعد التعيين مما لا يمكن من المتابعة وتحديد تكرار البطالة، كما أن هناك خللاً في تصنيف الوظائف بين الإدارات الحكومية مثل الجوازات، ووزارة العمل، والتأمينات الاجتماعية.  
وخلصت حلقة النقاش إلى بعض التوصيات منها:  
١. العمل على ربط سياسات التوظيف بتوطين الوظائف التي تعد ركيزة لتمكين المواطن من العمل في الوظائف التي تعمل فيها العمالة الوافدة بالإحلال التدريجي.  
٢. خلق وظائف جديدة من خلال عمليات التنمية في مشاريع الغاز، والتعدين، ومصافي التكرير، والاتصالات، والكهرباء، والسكك الحديدية، وتوزيع المياه، والصرف الصحي، ومشاريع الكيماويات.... وغير ذلك.  
٣. إيجاد إستراتيجية لعلاج الخلل في الاستقدام، وفي الأجور، والتوظيف وتصحيح الأخطاء في العمل.  
٤. الإسراع في تعميم الحكومة الإلكترونية التي تساعد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الوظائف.  
٥. لا بد من تحديد الخيارات لمكافحة البطالة، وقد تكون بعض هذه الخيارات مسؤولة ولكن لا بد أن يتحملها المجتمع حتى لو تولد عنها

السكانية تقدر بأن عدد سكان المملكة سيصل إلى ٣٣,١١ مليون نسمة في العام المالي ١٤٤٥/٤٤هـ وبنسبة نمو سنوية تصل إلى ٥,٧٪. ولهذا تواجه خطط التنمية تحديات تطوير دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ظل البطالة وانخفاض الأجور للذين يقفان سداً منيعاً أمام برامج السعودة. وقد أشار د. صالح إلى حاجة المملكة إلى إنفاق نحو ١٤٤٤ مليون ريال لتنفيذ الخطة. وأرجع د. صالح عدم نجاح قرارات (الطلب، والعرض، والأجور) بل نجد زيادة عدد الوافدين إلى ثلاثة أضعاف السكان المواطنين خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠م. وتشكل هذه العمالة الوافدة مشاكل عديدة للتنمية في المملكة لعل من أهمها ارتفاع نسبة الأمية بين العمالة الأجنبية إلى ٢٧٪، بالإضافة إلى التكلفة غير المتوقعة لتوفير احتياجات هذه العمالة من المياه والكهرباء والسكن وغير ذلك، مما يجعل القيمة المضافة الحقيقية لهذه العمالة صفراً. وأوضح د. صالح بأن القطاع العام أدى دوره لتشغيل القوى العاملة النسائية وذلك بإيجاد الفرص لتشغيل ٣٥-٣٨٪ من هذه القوة، وبقي التساؤل في دور القطاع الخاص في تشغيل النسبة الباقية من هذه العمالة. وأخيراً قدم د. حمد آل الشيخ ورقته التي أوضح فيها زيادة نسبة العاطلين بنسبة ٢٨-٣٠٪ بين فئة الشباب. وأوضح أن نسبة كبيرة من السعوديين الباحثين عن عمل لا يملكون أي خبرة تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل. وأن سياسة السعودة هي سياسة مركبة



## المراصد والتنمية الحضرية وديناميكية السكان - الدكتور احمد طه محمد صفيير

تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق. ومن مهام المرصد الحضري القيام بتحديث البيانات والمعلومات وبالتالي المؤشرات بطريقة حيوية ومستدامة حسب حساسية كل مؤشر للتغيير حتى يمكن من عملية التخطيط المستمر كبديل لمنهجية التخطيط المبنية على احصائيات ساكنة.

ولاستكمال إطار المفاهيم أعلاه يجب الإشارة الى أن عملية التنمية الحضرية المستدامة ترتبط وظيفيا وتنضج عمليا بديناميكية السكان ولادة ووفيات وهجرة، وخصائصهم الصحية والتعليمية والمعيشية دخلا ومنصرفا وتركيباتهم العمرية وبالنوع وتغيراتها ونواتجها من النمو والانكماش السكاني وتوزيعه الجغرافي، وعليه لا معنى لقيمة أي مؤشر في قياس أنماط ووتائر التحضر دون اتصاله وارتباطه بعملية ديناميكية السكان في تحليله ودراسته فوق المدى الزمني بأي حيز جغرافي وعمراي كان.

وختاما ليس هنالك آمال وفرص في إحداث أو تحقيق نهضة تنموية عادلة وسليمة ومعافاة ومستدامة بأي مستوى إداري كان دون علم ومعرفة مبنية على الأدلة الموثوقة للبيانات والمعلومات والمؤشرات التي تنتجها المراصد الحضرية.

والقطاع الخاص والمجتمع المدني مهمته بلورة إطار للمؤشرات يعبر عن جميع محاور التنمية الحضرية واستنباط مؤشرات لها ومن ثم توفير ومعالجة البيانات والمعلومات لحساب تلك المؤشرات كمية ونوعية ومن بعد ذلك القيام بتحليل ودراسة المؤشرات لتوضيح مكامن القوة والضعف ومواضع الفرص المتاحة والمخاطر والمهددات وتحديد اولويات التنمية الحضرية بهدف دعم وتمكين صانعي القرار في اعداد السياسات والخطط ومتابعتها عن طريق حزم مؤشرات تقيس الأهداف، وأخرى تقيس الأداء ومدى انحرافاته عن مسار بلوغ المقاصد بالحيز الجغرافي العمراني المعين بالمستويات المختلفة. فهناك المرصد الحضري العالمي ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وهنالك مراصد حضرية إقليمية لمجموعة دول متشابهة والمراصد الحضرية الوطنية والمراصد الحضرية على المستوى المحلي بالمدن علما بان المراصد المحلية هي الأهم وجل الجهد يجب أن يوجه لإنشائها وتشغيلها لأن المستوى المحلي هو أقرب ظل اداري للسكان حيث يمارسون معاشهم وحياتهم. ومتوسطات قيم المؤشرات للمدن بالبلد المعين تعطى قيمة المؤشر للمستوى الحضري الوطني وتعكس التفاوت في مستويات التنمية الحضرية بالمناطق المختلفة، وبالتالي امكانية العمل على

إن أهمية المراصد الحضرية تتمركز في كونها البديل لما تأكد بالتجربة العالمية لفشل عملية التخطيط القطاعي الأحادي: زراعي، صناعي، خدمي، تجاري، عمراني، بيئي، بنية تحتية، نقل... الخ. في تنمية المدن واستجابتها لاحتياجات السكان الأنية والمستقبلية، ولما كان العالم أخذاً في التحضر بمعدلات لم يسبق لها مثيل، بلغت بدول التعاون الخليجي اكثر من ٨٠ في المائة وإنه لمعلوم بأن البيانات والمعلومات أقصر ما تكون على المستوى المحلي وأكثر تشوهاً وغير موقوتة وغير منسجمة وغير منسقة في كثير من الأحيان، علما بأنها تمثل المرتكز الأساسي في البناء المعرفي لإعداد السياسات والخطط والبرامج والمشاريع الإنمائية ومتابعتها وتقييمها على أي حيز جغرافي كان. لسد هذه الفجوات توصلت الأسرة البشرية في المونل الثاني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٦٦م لآلية المراصد الحضرية للتعامل مع الحيز المكاني الجغرافي كوحدة تحليلية متكاملة وشاملة متداخلة القطاعات والصفات ومتفاعلة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وعمرانيا وديموغرافيا وثقافيا في بوتقة واحدة تنصهر فيها جميع عوامل التنمية وتتفاعل بطريقة مستدامة.

فالمرصد هو جهاز مستقل ومتخصص يعمل بتشاركية فاعلة بين الجهات الحكومية

## البطالة في المملكة العربية السعودية - أ.د فريال بنت محمد الهاجري

العمالة الوطنية- في مجالاتهم الفنية بدلاً من الأيدي العاملة الأجنبية التي تزيد على الثمانية ملايين فرد خاصة أن هناك تصنيفات عملية لا تتطلب عمالة أجنبية مثل المهن الكتابية، وبعض الخدمات والأعمال الإدارية التي تمثل في معظمها ما يزيد على ٣٠٪، ونشر مبدأ السعودية الفعلي في جميع القطاعات سواء كانت الحكومية أو الخاصة بوضع ضوابط تلزم العامل السعودي بالالتزام بالعمل والتقييد بأنظمتهم، وتشجيع التقاعد المبكر بصرف الراتب كاملاً مما يفتح المجال أمام الجيل الجديد بالعمل والتدريب، وعلى الحكومة وضع برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة مما يترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه القطاعات، والزام القطاع الخاص -الشركات الكبيرة الحجم برأسمالها أو عماليتها والتي تحدد من قبل وزارة الصناعة والتجارة السعودية - بعمل برامج تدريبية في مجالات تخصصها لتوطين الوظائف، وتشديد الرقابة على التحويلات المالية للقضاء على التستر التجاري ومن ثم خلق بيئة عادلة للأعمال التجارية للمواطنين، والقيام على تنفيذ شبكة معلوماتية خاصة بالتشغيل والتعليم والتدريب طبقاً للمستويات العلمية والخبرة .

التي تؤكد عليها الباحثة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية التي من شأنها استقطاب عدد كبير من الأيدي العاملة التي تعتبر ملائمة جداً -لعدة اعتبارات أبرزها زيادة معدلات نمو السكان (أكثر من ٢٪)، وحجم القوى العاملة (نحو ٥٠٪ لثقة ١٥ سنة فأكثر من السكان)، وانتشار البطالة (أكثر من ٥٪) على مستوى المملكة وبمعدلات متزايدة وخاصة بين الخريجين الجدد-، وتوجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة مع التركيز على تنمية القطاع السياحي الكفيل باستغلال الفضاءات الواسعة سياحياً وامتصاص أعداد هائلة من العاطلين عن العمل لو أحسن استغلاله، وربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل، إذ إن مؤسسات التعليم أصبحت وكأنها مولد للبطالة والدخول المنخفضة وتعمل على هدر جهود التنمية البشرية. والتوسع في افتتاح الجامعات والمعاهد ذات التخصصات التي يتطلبها سوق العمل، وابتعاث الخريجين الجدد للتدريب واكتساب خبرة وظيفية خاصة أن مزاوله بعض المهن تعتمد أساساً على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتوظيف الشباب الحاصلين على المؤهلات العلمية والفنية والتقنية بالدوائر الحكومية على نظام الفترتين دوام فترتين لمجموعتين من

تعد ظاهرة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية وهي مشكلة ليست حديثة النشأة، تحدث عنها الكثيرون، وتناول بالدراسة عدد من الجهات الحكومية بالدولة والباحثين ورجال الأعمال، وتكاد لا تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد أو الاجتماع إلا وتتطرق لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

ولسنا في مجال يسمح لنا بالتطرق لها تفصيلاً، وإنما مجالنا هنا مساندة الدولة وهي والله الحمد تملك ميزانية ضخمة لكونها الدولة الأولى على مستوى العالم المنتجة والمصدرة للنفط -، وحثها على بذل المزيد من الجهد والإسراع في العمل على اقتلاع ظاهرة البطالة من جذورها والقضاء عليها بتطبيق الحلول المقترحة من الباحثين والقائمين على دراسة هذه المشكلة كي لا تتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها وذلك منعاً لانتشار الفقر وزيادة أعداد الفقراء، ووقوع الجريمة بشتى أنواعها: إذ إن الكثير من العاطلين عن العمل يتصفون بحالة من الاضطرابات النفسية والشخصية والشعور بعدم السعادة والرضا نتيجة للعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي بالنهاية إلى اعتلال الصحة النفسية. ومن الحلول التي تناولتها العديد من الأبحاث



## عضو في سطور

## شخصيات سكانية

## للبروفيسور ولفجانج لوتز Wolfgang Lutz

البروفيسور ولفجانج هو المدير المؤسس لمركز وتجنستاين للديموغرافيا ورأس المال البشري العالمي، والذي أنشأ بالتعاون فيما بين المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية IIASA والأكاديمية النمساوية للعلوم وجامعة فيينا للاقتصاد والأعمال.

وقد التحق البروفيسور ولفجانج بالمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية في عام ١٩٨٥م حيث يقود برنامج السكان العالمي، وقد شغل منصب مدير معهد فيينا للديموغرافيا بالأكاديمية النمساوية للعلوم منذ عام ٢٠٠٢م، وهو أيضاً زميل بحوث بجامعة أكسفورد مارتن لدراسات القرن الواحد والعشرين.

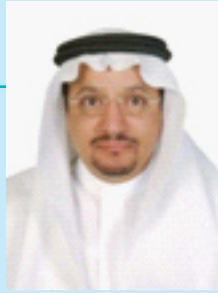
وقد درس البروفيسور ولفجانج الفلسفة وعلم اللاهوت والرياضيات والإحصاء بجامعة ميونخ وفيينا وهلسنكي، وحصل على درجة الدكتوراه في الديموغرافيا من جامعة بنسلفانيا في عام ١٩٨٣م، ودكتوراه أخرى للتأهيل في الإحصاء من جامعة فيينا في عام ١٩٨٨م.

وقد تضمنت دراسات وبحوث البروفيسور ولفجانج موضوعات ديموغرافية الأسرة، وتحليل الخصوبة، وإسقاطات السكان، والتفاعل بين السكان والبيئة، بالإضافة إلى قيامه بسلسلة من الدراسات المعمقة عن التفاعلات بين السكان والتنمية والبيئة في المكسيك وعدة دول أفريقية وآسيوية، علاوة على إعداده لسلسلة من إسقاطات السكان بالمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، حيث طور أساليب لإسقاطات التعليم ورأس المال البشري، فضلاً عن أنه الباحث الرئيس في المركز الآسيوي لتحليل السكان والتنمية المستدامة.

ويشتمل الإنتاج العلمي للبروفيسور ولفجانج على تأليف وتحرير ٢١ كتاباً ( كتابان تأليف فردي، وثلاثة كتب تأليف مشترك، وتحرير ستة عشر كتاباً )، بالإضافة على (١١) مونوجراف وكتيب ( منهم ٢ من النشرة السكانية التي يصدرها المكتب المرجعي للسكان )، علاوة على ٢٠٩ مقالة في مجلات علمية أو فصل في كتاب محكم.

وقد حصل البروفيسور ولفجانج في عام ٢٠٠٨م على منحة من مجلس البحوث الأوروبي، وفي عام ٢٠٠٩م على جائزة ماتي دوجان، وفي عام ٢٠١٠م على جائزة وتجنستاين وهي أعلى جائزة علمية في النمسا.

## معالي الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ نائب وزير التربية والتعليم



في منصب نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنين. حصل على العديد من الأوسمة

وشهادات التقدير منها: وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى، ١٤١٩ هـ، عن العمل في لجان المؤتمر العالمي للمملكة في مائة عام. نوط المعركة وميدالية تحرير الكويت، قيادة القوات المشتركة، ١٤١١/١٠/٢٣ هـ. درع جامعة الملك سعود بمناسبة المشاركة في المؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين ١٤٢٢ هـ. درع جامعة الإمارات العربية المتحدة على المشاركة في فعاليات الأيام الثقافية السعودية في الإمارات العربية، ١٤٢١ هـ. المؤلفات والأبحاث المنشورة والمساهمات العلمية:

اتصف إنتاجه العلمي بالفزارة حيث تجاوزت أبحاثه ٢٤ كتاباً وبحثاً منشوراً في مجالات الاقتصاد والتنمية البشرية والبيئة، إضافة إلى اشتراكه في كثير من الندوات وورش العمل واللجان بـعض المؤلفات: كتاب "أسس الاقتصاد الرياضي"، مع د. أحمد عسيري، ١٤٣٢ هـ، الرياض، جامعة الملك سعود. البنادق والورود: الإنفاق العسكري والمساعدات المالية والنمو الاقتصادي، باللغة الإنجليزية. الآثار الاقتصادية المتوقعة للأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عضو مؤسس للجمعية السعودية للدراسات السكانية: حصل على درجة بكالوريوس علوم إدارية في الاقتصاد بجامعة الملك سعود في ١٤٠١/٩/١١ هـ، وفي ١٤٠٥/٨/١١ هـ وحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد بجامعة سان فرانسيسكو، ودرجة الماجستير في التخطيط والتنمية بجامعة ستانفورد في ١٤٠٧/١٠/٤ هـ، وفي ١٤١٥/٨/١١ هـ حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة (تخطيط وتنمية اقتصادية: اقتصاديات نضط وموارد: اقتصاد دولي؛ سياسات اقتصادية)، جامعة ستانفورد. عمل في الفترة من (١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ) مساعد تدريس في قسم الاقتصاد بجامعة سان فرانسيسكو في أمريكا، وعمل في الفترة من (١٤٠٨ - ١٤١١ هـ) نائب مدير عام لمؤسسة في القطاع الخاص بالرياض، عمل في الفترة من (٣ - ١٤١٧ هـ) باحثاً زائراً، جامعة ستانفورد، أمريكا كما عمل أستاذاً مساعداً بقسم الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود بالرياض في ١٤١٦/٨/١١ هـ، في ١٤٢٦/٤/٢١ هـ عمل أستاذاً مشاركاً بقسم الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية في جامعة الملك سعود بالرياض، ١٤٢٧/١١/٢٧ هـ عمل رئيس قسم الاقتصاد بكلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود بالرياض، في ١٤٢٨/١٠/٩ هـ وكيل كلية إدارة الأعمال للتطوير والاعتماد في جامعة الملك سعود بالرياض، في ١٤٢٨/١٢/٢٦ هـ تقلد منصب عميد معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية في جامعة الملك سعود بالرياض، وفي ١٤٣٠/٧/١ هـ عمل وكيل الجامعة للتطوير والجودة، جامعة الملك سعود بالرياض، يعمل حالياً

## أخبار أعضاء الجمعية

الصناعة في جامعة الأميرة نورة قدم الدكتور ماجد بن سلطان أبو عشان بحثاً بعنوان النمو والتوزيع السكاني في المملكة العربية السعودية في المؤتمر الدولي للتخصصات الأكاديمية في الفترة من ١٠-٦/٧/١٤٣٣ هـ في مدينة كامبرج بجامعة هارفارد بولاية ماساتشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية، كما قدم الدكتور بحث بعنوان التوزيع الجغرافي للسكان والقوى العاملة في المملكة العربية السعودية في المؤتمر الدولي للأعمال والتنمية الاقتصادية في الفترة من ٥-٦/٩/١٤٣٣ هـ في مدينة لاس فيغاس بولاية نيفادا بالولايات المتحدة الأمريكية.

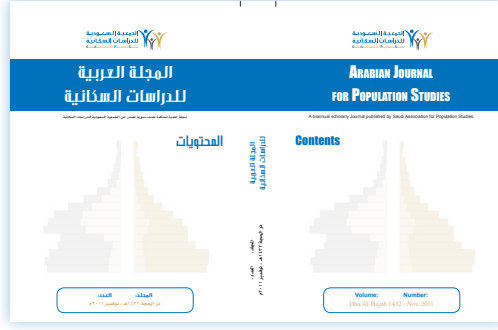
تعيين الدكتور حمد بن محمد بن حمد آل الشيخ نائباً لوزير التربية والتعليم لشؤون البنين بالمرتبة الممتازة. دشن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب وزير الخارجية موسوعة المملكة وتجدر الإشارة إلى أنه قام كل من الأستاذ الدكتور رشود بن محمد الخريف والدكتور عبد الله بن نجاء المطيري بالكتابة عن إحدى عشرة منطقة من مناطق المملكة ضمن فصول السكان في حين قام الدكتور محمد الربدي والأستاذة الدكتورة ليلي بنت صالح محمد زعزوع بإعداد فصول العمران. ترقية الدكتورة نورة عبدالله العجلان إلى أستاذ مشارك في جغرافية

## إصدارات الجمعية

**دعوة للمشاركة في  
المجلة العربية للدراسات السكانية**

يسر الجمعية السعودية للدراسات السكانية دعوتكم للمشاركة في إثراء محتوى المجلة بأوراق بحثية ومراجعات كتب

ترسل المشاركة على البريد الإلكتروني [saps@ksu.edu.sa](mailto:saps@ksu.edu.sa)



### المجلة العربية للدراسات السكانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدرها الجمعية السعودية للدراسات السكانية باللغتين العربية والإنجليزية، وتختص بنشر البحوث والدراسات السكانية في المملكة العربية السعودية خصوصاً، ودول الوطن العربي عموماً.

#### تهدف المجلة إلى ما يلي :

1. نشر البحوث العلمية الأصيلة والمبتكرة في مجال السكان والتنمية في الوطن العربي.
2. الإسهام في معالجة القضايا السكانية المعاصرة في الدول العربية معالجة علمية متخصصة.
3. تشجيع الباحثين في الجامعات العالية الميزة، لبحث القضايا السكانية في الدول العربية والإسهام في إيجاد حلول علمية مبتكرة.
4. بناء القدرات العلمية للباحثين العرب وإبراز جهودهم للمجتمع العلمي محلياً ودولياً.
5. توطيد الصلات العلمية والفكرية بين الباحثين المهتمين بالسكان في الوطن العربي.
6. التعريف بالكتب الجديدة ونشر ملخصات الرسائل الجامعية وتقارير الندوات العلمية والمؤتمرات.

#### قواعد النشر

1. تقبل المجلة للنشر جميع البحوث والدراسات المبتكرة والأصيلة التي تتناول القضايا السكانية والتنمية في الوطن العربي والتي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر في مجالات أخرى.

7. يُمنح الباحث أو الباحث الرئيسي (5) نسخ من المجلة.
8. تكون للمجلة كافة حقوق النشر وذلك من تاريخ اجازة النشر.
9. ترسل البحوث باسم رئيس هيئة التحرير.

#### قواعد التوثيق

1. يُتبع في التوثيق الإشارة إلى المراجع في المتن نظام (الاسم، التاريخ، الصفحة) وفي حالة أكثر من مؤلف للباحث تذكر السنة قبل الصفحة، وفي قائمة المراجع تسجل السنة بين قوسين بعد الاسم مباشرة.
2. توثق قائمة المراجع والمصادر في نهاية البحث، ويتم ترتيبها هجائياً باللغتين العربية أو الإنجليزية في قائمتين منفصلتين.
3. تتبع البحوث أسلوب التوثيق المعتمد من قبل الرابطة الأمريكية (APA).

2. تلتزم البحوث والدراسات بالأصول العلمية من حيث الأسلوب والمنهج وسلامة اللغة وصحة الإخراج العلمي وتوثيق المراجع والمصادر المستخدمة بالطرق المعتمدة في البحوث الموضحة في قواعد التوثيق للمجلة.
3. يشترط أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة على (30) صفحة، وبمسافة سطر بنط (14) Traditional Arabic للبحوث العربية ويستخدم Times New Roman بنط (12) للإنجليزية.
4. يقدم البحث في هيئة رقمية على Ms Word بينات النوافذ (Windows).
5. يرفق مع البحث سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
6. تقوم هيئة التحرير بإبلاغ أصحاب البحوث والدراسات بتاريخ تسلم بحوثهم، وكذلك إبلاغهم بالقرار النهائي المتعلق بقبول النشر أو عدمه.

### دعوة للمشاركة بالكتابة في النشرة السكانية

يسر إدارة الجمعية السعودية للدراسات السكانية دعوتكم للمشاركة في إثراء محتوى النشرة السكانية التي تحمل رؤية الجمعية في سعيها نحو الريادة والتميز في خدمة القضايا السكانية وإبراز أهميتها وارتباطها بالتنمية من خلال توفير بيئة محفزة للإبداع في مجال الدراسات السكانية. ويمكنكم إرسال مشاركتكم على البريد الإلكتروني : [saps@ksu.edu.sa](mailto:saps@ksu.edu.sa)

### النشرة السكانية :

نشرة ربع سنوية تحمل رؤية الجمعية في سعيها نحو الريادة والتميز في خدمة القضايا السكانية، وإبراز أهميتها وارتباطها بالتنمية، من خلال توفير بيئة محفزة للتميز والإبداع في مجال الدراسات السكانية، وتنمية الوعي بالقضايا السكانية.

#### أهداف النشرة السكانية

1. تحقيق التواصل العلمي بين أعضاء الجمعية والمهتمين بالدراسات السكانية داخل المملكة العربية السعودية وعلى مستوى الوطن العربي .
2. الاطلاع على أحدث القضايا السكانية المطروحة على مستوى الوطن العربي والعالمي في مجال السكان .
3. إطلاع الأعضاء بالفعاليات والنشاطات العلمية داخل المملكة وخارجها .

### سلسلة الكتب السكانية :

سلسلة علمية محكمة غير دورية تصدرها الجمعية السعودية للدراسات السكانية وتُعنَى بنشر الكتب المؤلفة والمترجمة التي تهتم بالقضايا السكانية والأساليب الديموغرافية وذلك تشجيعاً للتأليف والترجمة ومن ثم إثراء المكتبة العربية وتخدم الدارسين في مجال الدراسات السكانية بالجامعات العربية.

تهدف سلسلة الكتب السكانية إلى ما يلي :

أولاً: نشر الكتب السكانية التي تهتم بالقضايا السكانية والأساليب الديموغرافية من أجل خدمة التنمية ودعم الدراسات العلمية للجامعات العربية في مجال السكان.

ثانياً: تشجيع الباحثين للتأليف والترجمة وتناول القضايا السكانية في الدول العربية التي لم تحظى بنصيب وافر من الدراسات العلمية الجادة.

ثالثاً: الإسهام العلمي لتزويد المكتبة العربية بالكتب والدراسات المتخصصة وخاصة مع ندوة الكتب السكانية في الدول العربية واختصارها في الأغلب على الكتب الجامعية.

### هيئة التحرير

- رئيس التحرير:  
د. عبدالله بن نجاء المطيري
- أعضاء التحرير:  
د. فريال بنت محمد الهاجري  
د. حصة بنت سيف  
د. نورة بنت عبدالله العجلان
- نائب رئيس التحرير:  
د. ماجد بن سلطان أبو عشان

نشرة ربع سنوية تصدر عن الجمعية السعودية للدراسات السكانية

مجموعة

رأدار الإعلامية

Tel: 014125115

Fax: 012169199

Mob: 0505512375

E-mail: [info@radar.com.sa](mailto:info@radar.com.sa)

